

الأحداث الرئيسية في مؤتمر فيجي/بون

الخميس، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تمويل المناخ طويل الأجل: خلال اجتماع فريق الاتصال، دعا الرئيس المشارك زاهير فاكير (جنوب أفريقيا) إلى تقديم الأطراف إلى تقديم مدخلات بشأن مسودة نص المقرر.

ونوه مندوب مجموعة الـ 77 / الصين إلى أن الفريق سيقدم مسودة مقرر. وصرح مندوب كولومبيا، نيابةً عن التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى ضرورة إشارة النص إلى تعبئة وزيادة تمويل المناخ. وسلط مندوب مالايو الضوء على النطاق والتدرج والقدرة على التنبؤ. وشدد مندوب المالديف على أهمية الشفافية ودعا إلى تجميع التقارير والوثائق التي تقدمها البلدان النامية كل سنتين خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بغرض تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق هدف جمع 100 مليار دولار أمريكي.

وأشار مندوبو الاتحاد الأوروبي وسويسرا وكندا إلى التزام بلادهم بزيادة تمويل المناخ ليصل إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020.

وسيقوم الرئيس المشارك المتشركان بتجميع مسودة نص لعرضها في الاجتماع المقبل للفريق، استناداً إلى المناقشات والوثائق والتقارير الإضافية الموجزة المقدمة من الأطراف.

الفريق العامل المخصص

عملية التقييم: أفادت سارة باعشن (المملكة العربية السعودية) الرئيسة المشاركة للفريق العامل المخصص أن الرئيسين المشاركين سيشرعان في مشاورات مع الأطراف يوم الجمعة الموافق 10 نوفمبر/ تشرين الثاني بشأن نواتج هذه الدورة والعمل المخطط له في عام 2018، بما في ذلك المدخلات الممكنة والاجتماعات الإضافية.

وفيما يتعلق بقسم التخفيف، أبلغ جيرترود ولانسكي (النمسا) الميسر المشارك أن المناقشات بشأن كيفية المضي قدماً لم تسفر عن أي اتفاق، لذا تقرر مواصلة العمل.

وفيما يتعلق ببلاغات التكيف، أشار الميسر المشارك بيث لافندر (كندا) إلى أن الميسرين المشاركين قد أعدوا "قائمة ميدنية" بالعناوين والعناوين الفرعية التي ستكون الموضوع الأساسي الذي تركز عليه المشاورات غير الرسمية القادمة.

واصل مؤتمر تغير المناخ في فيجي/بون انعقاده خلال يوم الخميس. وعلى مدار اليوم، انعقدت المشاورات غير الرسمية وفرق الاتصال في إطار مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والفريق العامل المخصص والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ. وخلال فترة الظهيرة، أجريت مشاورات غير رسمية، عقد الفريق العامل المخصص جلسة تقييم للاستماع لتقارير العمل الخاصة بجميع بنود جدول الأعمال.

مؤتمر الأطراف

المسائل المتعلقة بالتمويل: عملية الاستعراض السادس للألية المالية: خلال اجتماع فريق الاتصال، الذي تشارك في رئاسته جورج بورستنغ (النرويج)، قدمت الأطراف مدخلات حول مشروع نص المقرر. وأعربت العديد من الأطراف والمجموعات عن تأييدها للتوصيات الواردة في تقرير التقييم الذاتي الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل (FCCC/CP/2017/9).

دعا مندوب بلين، نيابةً عن مجموعة الـ 77 / الصين، إلى عدة أمور من بينها: لمحة عامة عن هيكل تمويل المناخ؛ وتجنب الازدواجية؛ وتقييم مصادر التمويل الأخرى. وشدد مندوب مصر، نيابةً عن المجموعة الأفريقية، على ضرورة التنبؤ باحتياجات التمويل وتقييمها. وشدد مندوب جنوب أفريقيا على الحاجة إلى استعراض العلاقة بين تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل والشروط المرجعية لعملية الاستعراض.

دعا مندوبو سويسرا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إنشاء هيكل مشابه لهيكل الاستعراض الخامس لمقرر مؤتمر الأطراف، ودعم مندوبي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي النظر في تسليط الضوء على بعض توصيات اللجنة. ودعم مندوب الولايات المتحدة مشاركة المراقبين والقطاع الخاص مع اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل ومرفق البيئة العالمية. وسيقوم الرئيس المشارك بتجميع مسودة نص لعرضها في الاجتماع المقبل للفريق، استناداً إلى المناقشات والوثائق والتقارير الإضافية الموجزة المقدمة من الأطراف.

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من نشرة مفاوضات الأرض enb@iisd.org Earth Negotiations Bulletin © د. جنيفر براون، وأرون كوسبي، ودينا هيستاد، ود. ماري لومي، الترجمة العربية: نهي الحداد. المحرر الرقمي: كيارا وورث. المحرر د. بامبلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD): لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). يتم إصدار نشرة مفاوضات الأرض بواسطة المعهد الدولي للتنمية المستدامة. الجهات المانحة للنشرة هي الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام للنشرة خلال سنة 2017 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا، ووزارة البيئة والأرض والبحار بإيطاليا، ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، ووزارة الشؤون الخارجية في السويد، وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) وسوان إنترناشيونال. وقد قدم الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية ووزارة البيئة وحماية الأراضي والبحار بإيطاليا ووزارة الزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه في النمسا تمويلاً خاصاً لتغطية هذا الاجتماع. تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومقاطعة كيبيك، ومعهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية وهو جهة تابعة للمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في النشرة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التوثيق الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 1-646-536-7556، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون-نوفمبر/تشرين الثاني 2017 على البريد الإلكتروني jennifer@iisd.org

وقد يتعلق بالشفافية، أفاد أندرو رايستراو (الولايات المتحدة)، الميسر المشترك، أن المناقشات قد ركزت على "وثيقة المواد المبدئية" التي أعدها الميسران المشاركون. وذكر رايستراو أنه من المتوقع أن يعد الميسران المشاركون مسودة مذكرة غير رسمية خلال عطلة نهاية الأسبوع، مشيراً إلى جدوى تخصيص المزيد من الوقت.

وقال مندوب إيران، نيابةً عن البلدان النامية متقاربة التفكير، أن الإسراع بوتيرة العمل لم يسمح للمجموعة بالاهتمام ببنود جدول الأعمال بالشكل المطلوب.

أكد مندوب جنوب أفريقيا، نيابةً عن المجموعة الأفريقية، على أهمية الاستناد إلى المذكرات غير الرسمية المقدمة خلال الجزء الثالث من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص، وأعرب عن قلق بلاده إزاء افتقار البلدان المتقدمة إلى الإرادة السياسية لتقديم التمويل إلى البلدان النامية.

وأعرب مندوب جزر المالديف، نيابةً عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، عن قلقه إزاء التقدم المحرز، مشيراً إلى ضرورة تناول جميع بنود جدول الأعمال بصورة متكافئة، ودعا إلى تقديم مسودة نصوص تشمل جميع عناصر برنامج عمل اتفاق باريس.

أكدت باعشن الرئيسة المشاركة على مسئولية إجراس تقدم تقع على الأطراف ثم أغلقت الجلسة.

مزيد من التوجيه والإرشاد حول قسم التخفيف من المقرر 1م أ - 21: في مشاورات غير رسمية، أوضحت ولاانسكي أن المناقشات التي جرت بين الأطراف لم تحرز أي تقدم. وأشارت إلى مقترح قدمته بعض البلدان المتقدمة والبلدان النامية لاستخدام الملاحق الواردة في الورقة غير الرسمية التي أعدها الميسران كأساس للمضي قدماً.

واقترح مندوبو مجموعة من البلدان النامية، بدعم من آخرين، إدراج هيكل وعناوين وعناوين فرعية، فضلاً عن قضايا محددة، وصياغة مجموعات من المعلومات أو الخيارات، في الوثيقة. ودعا مندوبو إحدى المجموعات إلى إعداد مجموعتين من الإرشادات في العناصر الموضوعية الخاصة بالمعلومات والمحاسبة، في حين عارضهم مندوب إحدى البلدان في ذلك.

وأيد الكثيرون استخدام صيغة لرصد التقدم المحرز تشبه تلك المستخدمة في مناقشات الشفافية التي أجراها الفريق العامل المخصص، أو وثيقة مواد مبدئية، ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق حول الشكل والمحتوى بالتحديد.

وأعربت الأطراف عن تأييدها لاقتراح الميسرين المشاركين لإعداد وثيقة، مشددة على ضرورة الأخذ بجميع الآراء واحترام الخطوط الحمراء. وستستمر المشاورات غير الرسمية.

بلاغات التكيف: تشارك في تيسير هذه المشاورات غير الرسمية لافندر الذي قدم مذكرة غير رسمية تحتوي على قائمة "الهيكل الأساسي" بالعناوين والعناوين الفرعية المعدة استناداً إلى مدخلات الأطراف. وطلب مندوبو عدة بلدان توضيحات بشأن ماهية العنوان الفرعي وماهية المحتوى. وأعرب مندوبو العديد من البلدان المتقدمة عن قلقهم بشأن توازن الورقة وأشاروا إلى ضرورة التحرك نحو مناقشة المحتوى وتعبئته، ولا سيما فيما يتعلق بالعناصر على النحو الذي سبقت مناقشته. وطلب مندوبو العديد من البلدان النامية بتقديم مزيد من المعلومات والإيضاحات فيما يتعلق بخيارات العناوين المختلفة. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية في التركيز على العناوين.

وفيما يتعلق بعملية التقييم العالمي، أشار ريتشارد مويونجي (تنزانيا)، الميسر المشترك، إلى أن الأطراف قد عملت على تنقيح وتعبئة "جدول أحجار الأساس" الذي وضعه الميسران المشاركون. وأشار مويونجي إلى احتمالية عقد جلسة مشاورات مخصصة لمناقشة مسألة المساواة في سياق عملية التقييم العالمي.

وفيما يتعلق بلجنة تيسير التنفيذ وتعزيز الامتثال، أوضح بيتر هورن (أستراليا)، الميسر المشترك، أن حضور الميسر المشترك المعني بمسألة الشفافية في إحدى المشاورات غير الرسمية كان مجدياً "لاستخلاص" أوجه الترابط، وأشار إلى أن المشاورات غير الرسمية ستركز في المستقبل على وثيقة المواد المبدئية التي صدرت مؤخراً.

و بالنسبة للمسائل الأخرى المتعلقة بصندوق التكيف، أبرزت مارياديل بيلار بويو (الأرجنتين)، الميسرة المشاركة، وجهات نظر متباينة بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ مقرر خلال الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف حول جدوى صندوق التكيف لاتفاق باريس.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أوضح جو تيندال (نيوزيلندا)، الميسر المشترك، طريقة تناول المشاورات للمسائل الخمسة الإضافية المحتملة المتبقية عن طريق طرح الأسئلة التالية، هل سيتم تناول هذه المسائل، وأين وكيف وما هي الجهة التي ستقوم بذلك.

وأعرب مندوب الإكوادور، نيابةً عن مجموعة الـ 77 / الصين، عن قلقه إزاء اختلاف مستويات التقدم وعدم وضوح كيفية المضي قدماً في بعض بنود جدول الأعمال، وشدد على ضرورة تجنب تداخل الاجتماعات.

وصرح مندوب سويسرا، نيابةً عن مجموعة السلامة البيئية، بدعم من مندوب جورجيا، بضرورة استمرار العمل في نطاق المهمة كاملاً دون إضافة مسائل جديدة، مشيراً إلى ضرورة تعريف التمايز بمصطلحات ملموسة واقعية وليست أيديولوجية.

وأعربت مندوبية الاتحاد الأوروبي عن خيبة أملها إزاء عدم إجراس تقدم بشأن البند 3 من جدول الأعمال (قسم التخفيف)، وأشارت إلى أن هذا القسم بحاجة إلى مذكرة واحدة تحتوي على عناوين وعناوين فرعية وسرد نصي.

وأفاد مندوب إثيوبيا، نيابةً عن أقل البلدان نمواً، بعدم إجراس تقدم بشأن البند 3 من جدول الأعمال ومسائل أخرى، بما في ذلك أساليب الاتفاق المنصوص عليها في المادة 9-5 (الشفافية المالية المسبقة) في إطار الفريق العامل المخصص، وحث الأطراف على تقديم مقرر خلال الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن جدوى صندوق التكيف لاتفاق باريس.

وأكد مندوب المملكة العربية السعودية، نيابةً عن المجموعة العربية، على ضرورة إدراج جميع عناصر الوثائق والتقارير المقدمة من الأطراف في وثائق منفحة، وأكد أن المجموعة لن تقبل سوى قرار جامع يتضمن "جميع البنود في هيكل متكامل".

وشدد مندوب إستراليا، نيابةً عن مجموعة المظلة، على ضرورة

المراجعة الثالثة لصندوق التكيف: تولى باشينس دامبتي (غانا) وجيما أوريلي (أيرلندا) تيسير المشاورات غير الرسمية، وقدم الأخير موجزاً لمسودة الميسرين المشاركين الخاصة بتجميع مدخلات الأطراف، مشيراً إلى أنها تشمل جميع الخيارات مع تجميع للفقرات بناءً على مواضيع المدخلات.

وطلبت إحدى مجموعات البلدان النامية توضيحات بشأن الأساس المنطقي لتجميع الفقرات. ناقشت الأطراف ما إذا كان ينبغي وضع فقرة تنص على أن صندوق التكيف يخدم اتفاق باريس بين قوسين أو الاحتفاظ بها كفقرة بناءً على النتائج في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال. وعهدت الأطراف إلى الميسرين المشاركين بتبسيط النص. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

أساليب وإجراءات تشغيل واستخدام سجل عام المشار إليه في المادة 7-12 من اتفاق باريس: قامت مادلين ضيوف سار (السنغال) بتيسير المشاورات غير الرسمية. وحدد مندوب إحدى البلدان أربعة مقترحات محتملة لمذكرة غير رسمية وهي: عدم وجود سجل؛ وفرض سجل قائم أي سجل المساهمات المحددة وطنياً؛ وسجل جديد؛ وسجل به روابط لبلاغات الأطراف في السجلات الأخرى.

وأشارت الأطراف إلى تفضيلاتها وقدمت مبررات بذلك وشدد كثيرون على الحاجة إلى سجل مستقل لإلقاء الضوء على التكيف. ودعت إحدى المجموعات إلى توجيه معلومات التكيف من خلال المساهمات المحددة وطنياً. واقترح مندوب إحدى البلدان دمج السجلين في سجل لكل من المساهمات المحددة وطنياً والبلاغات المتعلقة بالتكيف. وأفادت الأطراف المعارضة لـ "سجل الروابط" بأنه لن يعزز الشفافية. واعترضت مجموعة على استخدام منصة خطط التكيف الوطنية باعتبارها مستودعاً للبلاغات حول التكيف.

ولم توافق الأطراف على تكليف الميسرين المشاركين بتسجيل المناقشات في مذكرة غير رسمية. وسيقوم الميسران المشاركان بإعداد مسودة استنتاجات إجرائية للدورة النهائية للمشاورات غير الرسمية.

طرائق وإجراءات تشغيل واستخدام السجل العام المشار إليه في المادة 4-12 من اتفاق باريس: في المشاورات غير الرسمية، قدم الميسر المشارك بير ستينانسن (النرويج) مذكرة غير رسمية استناداً إلى المناقشات التي دارت في الدورة السابقة للمشاورات طبقاً لما كلفته به الأطراف.

وتم إثارة نقطة نظام، وطالبت إحدى المجموعات بتعليق الاجتماع دون نتيجة، وذكرت أن الميسرين المشاركين لم يتم تكليفهم بإدراج الروابط مع البند 3 من الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس (مزيد من التوجيه فيما يتعلق بقسم التخفيف من المقرر 1 / م أ - 21) التي تحكم مسبقاً على نتائجه. وتم الإشارة إلى أن هذه المسألة "قضية ثقة"، وطالبت المجموعة بإصدار نتائج إجرائية فقط، والنظر فيما إذا كان ينبغي تغيير الميسرين المشاركين.

وأعربت العديد من المجموعات والبلدان الأخرى عن استعدادها للنظر في إزالة النص طبقاً لما اقترحه الفريق، وذلك إلى أن يتم الحصول على توضيح من المجموعة التي أثارت نقطة النظام. واقترح مندوب إحدى البلدان مناقشة العناوين كنقطة انطلاق.

وبعد التشاور داخلياً، أعربت المجموعة عن استعدادها لمواصلة مناقشة النص بتوجيه من ذات الميسرين المشاركين بشرط إزالة

أساليب وإجراءات وإرشادات إطار شفافية العمل والدعم: استمرت المشاورات غير الرسمية التي تشارك في تيسيرها شيانغ غاو (الصين) وراكبستراو لتحديد المعلومات والفرص المفقودة لتبسيط وثيقة المواد المبدئية. ومن بين العناصر المفقودة، حددت الأطراف الحاجة إلى عدة أمور من بينها: التعرف على العمليات الجارية في مواضع أخرى من الاتفاقية؛ وتيسير إجراءات الإبلاغ على البلدان النامية؛ والصلة بالطموح في "نهج استشرافي". وتباينت الآراء حول مخطط التدوين الذي أعده الميسران المشاركان للإشارة إلى الأحكام التي تنطبق على كل مجموعة من مجموعات الأطراف في وثيقة المواد المبدئية، في حين شدد مندوب إحدى البلدان النامية على أن هذا المخطط لا يعكس التوازن "المتفاوض عليه بدقة" في اتفاق باريس. كما تباينت وجهات نظر الأطراف بشأن طلبات إدراج عناوين إضافية، حيث ذكر مندوب إحدى البلدان المتقدمة أن بلاده لن توافق على وضع عنوان يتعلق بالمادة 5-9 (الشفافية المالية المسبقة) بشأن دعم إعداد المساهمات المحددة وطنياً وبلاغات التكيف. وستستمر المشاورات غير الرسمية.

لجنة تيسير التنفيذ وتعزيز الامتثال: تشارك هورن في تيسير المشاورات غير الرسمية التي استأنفت المناقشات المتعلقة بأوجه الترابط مع إطار الشفافية المعزز والمسائل المنهجية. ثم دعا الأطراف إلى تقديم وجهات نظر أولية عن وثيقة المواد المبدئية التي أعدها الميسران المشاركان، وفي هذا الإطار، أعرب مندوب العديد من البلدان عن ارتياحهم لاستخدام هذه الوثيقة كأساس لمزيد من العمل. ودعا مندوب إحدى المجموعات إلى مناقشة عدة أقسام في ضوء كل نوع من أنواع المحفزات، مقترحاً إضافة إشارة إلى التزامات محددة، في حين نوه مندوب مجموعة أخرى إلى أن البيان المتعلق بنطاق واسع قد يكفي. وأعرب ثلاثة من مندوبي البلدان المتقدمة عن قلقهم إزاء القسم المتعلق بالمبادئ الأساسية. وتباينت آراء مجموعة أخرى من المندوبين حول كيفية تفعيل التمايز، أو اختلاف القدرات والظروف الوطنية. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

المزيد من المسائل: صندوق التكيف: تولى بيتر تيربسترا (هولندا) المشاركة في تيسير المشاورات غير الرسمية. وتباينت وجهات النظر بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ قرار في عام 2017 أو عام 2018. وقدمت إحدى مجموعات البلدان النامية مشروعاً مقرياً ينفذان على أن يخدم صندوق التكيف اتفاق باريس ويقرران القيام بمزيد من العمل بشأن الترتيبات المتعلقة بالحوكمة والضمانات وطرائق التشغيل. ويتضمن المقرر الثاني تحديد السياسات والمبادئ التوجيهية التشغيلية المتصلة بعدة أمور من بينها الحصول على الموارد واستراتيجية تعبئة الموارد، والتي يجب أن يتم تطبيقها مع إجراء التغييرات اللازمة. وقد أشارت عدة مقترحات من البلدان المتقدمة إلى الحاجة إلى فترة انتقالية، حيث اقترحت إحدى المجموعات أن يخدم الصندوق الاتفاق اعتباراً من عام 2020. وأكد مندوب إحدى البلاد المتقدمة على أن المصدر الرئيسي للتمويل ينبغي أن يكون حصة من العائدات من الأسواق، وندى العديد بتوضيح العلاقة مع المادة 6 من الاتفاق، في حين وصفت إحدى مجموعات البلدان النامية شرط قبول الأسواق في هذا السياق بأنه "أمر يؤدي إلى الفشل". واتفق كثيرون على أنه ينبغي تنقيح المذكرة غير الرسمية للميسرين على الرغم من أن العديد من البلدان النامية طالبت بأن تكون مسودات المقررات المقدمة أساساً لمزيد من المفاوضات. وستستمر المشاورات غير الرسمية.

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الزراعة: استمرت المشاورات غير الرسمية، التي شارك في تيسيرها هيكي غرانهولم (فنلندا). قدمت مجموعة من البلدان النامية نص مسودة مقرر مقترح يطلب من الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنشئ برنامج عمل مدته خمس سنوات وأن تقيمه دورياً وأن تواصل العمل بشأن ستة موضوعات هي: أساليب ونهج تقييم التكيف؛ وتحسين صحة التربة والكربون والخصوبة؛ وتحسين استخدام المغذيات؛ تحسين إدارة الثروة الحيوانية؛ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية؛ ومنهجيات التعجيل بنقل التكنولوجيا، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية. وتناولت الأطراف كيفية معالجة برنامج العمل والموضوعات بصورة مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، والنطاق المحتمل لعملية المسح، والهدف من مشروع المقرر. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

الهيئة الفرعية للتنفيذ / الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

أثر تنفيذ تدابير الاستجابة: تولى أندريه ماركو (بنما) تيسير المشاورات غير الرسمية التي ركزت على تحسين المنتدى وبرنامج العمل. ودكر ماركو أعضاء الوفود باجتماع بشأن أدوات النمذجة المزمع عقده في مايو/ أيار 2018. وشددت عدة أطراف على أهمية النماذج في التحديد الكمي للآثار العابرة للحدود لتدابير الاستجابة، وتمت الإشارة إلى غياب النماذج القائمة والحاجة إلى بناء القدرات والمواد التدريبية ولا سيما في البلدان النامية. وأشار العديد من الأطراف إلى أهمية التعلم من أفضل الممارسات وعدم تكرار الجهود القائمة. وشدد العديد منهم على قيمة الخبراء والمنظمات الخارجية، ودعا أحدهم إلى اتباع نهج دراسة الحالة. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

في الأروقة

في اليوم الرابع، بدأ بعض أعضاء الوفود يشعرون بأنهم تأهون. وأعرب أحد أعضاء الوفود عن قلقه وقال "نحن لسنا حقاً في فيجي أو بون، ولكن ربما نكون في جنيف"، حيث أن العديد من النصوص "تضخمت" عند تجميعها. ومع ذلك، خلافاً لما حدث في جنيف، ومثلما حدث في باريس، كان من الواضح أن البلدان ترسم "خطوطها الحمراء"، وهو ما اعتقد أحد أعضاء الوفود أنه يحدث لأول مرة في الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس. وكانت الأجواء مفعمة بالتوتر في كثير من المشاورات، حيث تساءل الكثيرون عن كيف ستستطيع الأيام الأربعة الأخيرة من العمل في الهيئات الفرعية الثلاث رسم خطوط اتفاق بشأن المضي قدماً.

أجزاء من النص. وبعد ملاحظة عدم الاتفاق، وقال ستيفانسن أن الميسرين المشاركين سيقومان بتنقيح المذكرة ثم التشاور مع رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بشأن المضي قدماً، وسوف يتم مناقشة مسودة النتائج في الدورة النهائية للمشاورات.

المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً: شارك مالكولم ريدوت (المملكة المتحدة) في تيسير المشاورات غير الرسمية وتم النظر في مسودة النتائج. وانتقلت الأطراف خلال الفقرات التسع الأولى دون الاتفاق على ما إذا كان ينبغي الإبقاء على فقرة بشأن ما إذا كان فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً مع أمانة الصندوق الأخضر للمناخ ينبغي أن يقدم المشورة لأقل البلدان نمواً للوصول إلى برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية للصندوق الأخضر للمناخ. واتفقت الأطراف أيضاً على ما إذا كان ينبغي إدراج نوع المنظمات التي ستدعى للمشاركة في معرض خطط التكيف الوطنية وتنظيمه. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

تنسيق الدعم لتنفيذ أنشطة التخفيف في قطاع الغابات من جانب البلدان النامية، بما في ذلك الترتيبات الموسمية: شارك أيمن شرقاوي (المغرب) في تيسير مشاورات غير رسمية حيث ناقشت الأطراف الخيارات الواردة في مشروع مقرر. وتباينت وجهات النظر حول الحاجة إلى ترتيبات حوكمة بديلة، حيث ذكرت العديد من البلدان المتقدمة أن ولاية هذا البند من جدول الأعمال لا تشمل "تيسير الدعم الفعال" لتنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وذكر العديد من مندوبي البلدان النامية إن هناك حاجة إلى هيئة مستقلة لتنسيق عملية التنفيذ. وتقاربت الآراء حول الحاجة إلى الاعتراف بالصندوق الأخضر للمناخ في المقرر لأن الصندوق الأخضر للمناخ هو المصدر الرئيسي للدعم الذي دعا إليه إطار وارسو لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

المسائل المتعلقة بالمادة رقم 6 من الاتفاق: المادة رقم 6-2 من الاتفاق (نتائج التخفيف المنقولة دولياً): في المشاورات غير الرسمية، قدمت الأطراف وجهات نظرها حول المذكرة غير الرسمية للميسرين، وتم التركيز على العناصر المحتملة والعناصر الأخرى المحتملة. وسيقوم الميسران المشاركان بتنقيح المذكرة للدورة المقبلة. وردا على سؤال مندوب إحدى البلدان، قال الميسر المشارك هيو سيلبي (ملديف) إن الميسرين المشاركون لا يعتزمان تقديم نص تجميعي كبير الحجم. وحذرت عدة أطراف من أن أي تغييرات هيكلية ستكون غير مقبولة، في حين رحب آخرون بترشيد مدخلات الأطراف. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

برنامج العمل في إطار النهج غير السوقية (المادة 6-8): ناقشت البلدان في مشاورات غير رسمية شارك في تيسيرها كيلي كيزير (الاتحاد الأوروبي) المذكرة غير الرسمية للميسرين. وناقش أعضاء الوفود العناصر والعناصر المحتملة وعناصر أخرى محتملة، دون إزالة البنود في هذه المرحلة. وطلبت عدة أطراف إضافة عناوين إضافية بشأن الحوكمة والمراجعة. وطلب عدد من الوفود أيضاً استبدال عناوين المبادئ بديباجة بينما عارض بعض أعضاء الوفود ذلك. وردا على أحد الأطراف، أوضح كيزير أن خطة العمل بشأن المادة 6-8 مستمرة، وأن المهمة المطروحة هي اتخاذ قرار بشأن خطة العمل في المستقبل. وسيصدر الميسران المشاركان مذكرة غير رسمية منقحة لإجراء مزيد من المشاورات.